النقابة الوطنية للإعلام والصحافة
Syndicat National des Médias et de Presse
المكتب الوطني

الفيدرالية المغربية لناشري الصحف
FÉDÉRATION MAROCAINE DES ÉDITEURS DE JOURNAUX

النقابة الوطنية للصحافة المغربية
Syndicat National de la Presse Marocaine
ⵜⴰⵏⵎⴰⵍⵓⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⴰⵖⵏⵙⴰ ⵜⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉⵜ

الدارالبيضاء في: 23 دجنبر2025

بيـــــــــــــان

الهيئات النقابية والمهنية لقطاع الصحافة والنشر:

- **تعتبر** أن رفض وزير الاتصال لأي تعديل في نص مشروع القانون 026.25 كما صادق عليه مجلس النواب، يشكل انتهاكا صارخا لدولة القانون، و**تحقيرا** للبرلمان ورأي المؤسستين الدستوريتين

- **تقرر** التنزيل الفوري والعاجل لبرنامج احتجاجي تصاعدي وطني وترافعٍ دولي أمام المؤسسات ذات صلة

تلقينا في الهيئات النقابية والمهنية لقطاع الصحافة والنشر (**النقابة الوطنية للصحافة المغربية – الفيدرالية المغربية لناشري الصحف – الجامعة الوطنية للإعلام والصحافة والاتصال/ UMT – النقابة الوطنية للإعلام والصحافة/ CDT – الكونفدرالية المغربية لناشري الصحف والإعلام الإلكتروني)** باندهاش واستغراب كبيرين، رفض الأغلبية الحكومية كل التعديلات التي تقدمت بها فرق ومجموعات المعارضة في اجتماع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لمجلس المستشارين المنعقد الاثنين 22 دجنبر 2025 المخصص للبت في التعديلات والتصويت على مشروع القانون رقم 06.25 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة كما وافق عليه مجلس النواب في 22 يوليوز 2025.

إن المكاتب التنفيذية والوطنية للهيئات النقابية والمهنية، إذ تقف على خطورة هذه التطورات وما تحمله من آثار غير محسوبة العواقب والنتائج على قطاع الصحافة والنشر، فإنها:

1) **تستنكر** وبقوة، تصويت الأغلبية الحكومية (التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، الاستقلال)، في اجتماع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين ضد كل التعديلات التي تقدمت بها مكونات المعارضة بالمجلس، **وتعتبر** عدم تقديمها لأي تعديل في الموضوع هو إعلان صريح وفاضح عن انخراطها المباشر والدنيء في مخطط بلقنة قطاع الصحافة بالإجهاز على مؤسسة التنظيم الذاتي للمهنة وجوهره القائم على مبدأ الانتخاب والاستقلالية والديمقراطية والتعددية والعدالة التمثيلية بين كل الفئات المهنية من صحافيين وناشرين؛

2) **تعتبر** أن رفض وزير الاتصال لأي تعديل في نص المشروع كما صادق عليه مجلس النواب في قراءة أولية يوم 22 يوليوز 2025، **يشكل** انتهاكا صارخا لدولة القانون و**تحقيرا** للبرلمان بغرفتيه،

ومكونات المعارضة البرلمانية، و**استصغارا** للرأي الاستشاري لمؤسستين دستوريتين (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان) بشأن المشروع ، **وتطاولا** على الحركة النقابية والمهنية لقطاع الصحافة والنشر، بعد أن أجمعت ومعها معظم الطيف الصحافي والإعلامي والحقوقي والمدني وأحزاب سياسية ومركزيات نقابية على أن المشروع جاء معيبا في الشكل والمضمون ويفرض تعديلات جوهرية بهدف تجويد الهندسة القانونية للمشروع، وتقوية معياريته، والنهوض بحرية الصحافة وتحصين أخلاقيات المهنة، ويؤهل لمقاولة الصحفية المتوسطة والصغيرة، ويضمن استقلالية التنظيم الذاتي وحسن تنظيمه؛

3) **تدعو** الدولة إلى تحمل مسؤوليتها السياسية والاجتماعية مما يتم الإعداد له من مخططات تستهدف السيادة الإعلامية والأمن الإعلامي الصحافي والتنظيم الذاتي للمهنة من خلال تمرير مشروع قانون تراجعي جاء خارج دسترته، وخارج الاشراك الجمعي، وخارج مدونة الصحافة والنشر، وخارج فلسفة وجوهر التنظيم الذاتي، وخارج كل القوانين والأنظمة والأعراف في بعدها المتعلق بحرية الرأي والتعبير، **ويكرس** منطق الهيمنة والتغول وتوطين آلياتها ويربطها بمصالح لوبيات وأوليغارشية جديدة، بفضائحها الكبرى القائمة على ضرب الممارسة الصحافية، **ويعمد** إلى إفراغها من كل الثوابت والقيم التي ظل الجسم الصحافي ينادي بها ويناضل من أجلها ويراهن عليها من خلال مؤسسة تنظيم ذاتي مستقل وديمقراطي يضمن التوازن بين الصحافيين الممارسين والناشرين؛

4) **تقرر** التنزيل الفوري والعاجل لبرنامج احتجاجي تصاعدي، **وتؤكد** أن معركة مواجهة المشروع المشؤوم الجائر والتكبيلي لممارسة مهنة الصحافة والنشر، ستأخذ كل الأشكال والصيغ النضالية والكفاحية وطنيا، والترافعية أمام المؤسسات الدولية والقارية ذات الصلة، **وذلك بتنسيق** وتشاور مع كل الفاعلين والمتدخلين والمنظمات الحقوقية وهيئات المجتمع المدني والإطارات الصحافية والأحزاب السياسة المساندة والمركزيات النقابية الداعمة لمعركتنا النضالية في مواجهة مخطط المركب المصالحي الريعي الاحتكاري والتحكمي في الإجهاز على حقوق ومكتسبات التنظيم الذاتي، وضرب تمثيلية الحركة النقابية وتحجيم دورها من خلال العمل على اعتماد نمط الاقتراع الإسمي الفردي المفتوح بالنسبة للصحافيين، والانتداب لهيئات الناشرين، **وسيتم** الإعلان عن توقيته وصيغ تعبيره في تاريخ لاحق.

5) **تعبر** عن امتنانها وتقديرها الكبير لكل الهيئات والمنظمات التي ساندت ودعمت وآزرت مواقفها ونضالها ضد هذا المشروع التراجعي والجائر، من فرق المعارضة بالمجلسين ومركزيات نقابية وأحزاب سياسية ومنظمات حقوقية ومدنية وإطارات صحافية مغربية داخل البلاد وخارجه ، **وتؤكد** أن معركة الدفاع عن مؤسسة التنظيم الذاتي واستقلاليته وديمقراطية انتخاب هيئته ستتواصل، **ولن تتوقف** إلا برفع كل أشكال الوصاية والهيمنة والاحتكار والتحكم والإقصاء.

الرئيس: عبد الكبير اخشيشن

الرئيس: محمد الوافي

الكاتب العام: عبد الواحد الحطابي

الرئيس: عبد الوافي حراق